الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/49/6 (Prog.22)
29 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والأربعون

تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل
للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧

البرنامج الرئيسي الرابع - التعاون الدولي من أجل التنمية

البرنامج ٢٢ - المستوطنات البشرية

١ - تحكم الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها.

٢ - وينص البند ٣-١١، في جملة أمور، على أن تنقح الخطة المتوسطة الأجل حسب ما يلزم كل سنتين لإدخال التغييرات المطلوبة في البرامج، وتكون التنقيحات المقترحة مفصلة على الوجه المطلوب لإدراج ما يترتب على القرارات والمقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية من آثار على البرامج منذ اعتماد الخطة.

٣ - وتعدل التنقيحات المقترحة أدناه سرد البرنامج ٢٢، المستوطنات البشرية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ونقحتها في وقت لاحق في قرارها ٢١٤/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وصدرت في الوثيقة A/47/7/Rev.1.

٤ - وتعكس التنقيحات الولايات الجديدة المتعلقة بالعمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، والعلاقات بين المستوطنات البشرية والبيئة والتدابير التشريعية المختلفة التي اعتمدتها هيئات رسم السياسات فيما يتعلق بأنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما أنها تستلزم إدراج برامج فرعية جديدة وتغييرات في النص لاستكمال السرد عند الاقتضاء. وفي حين أن عدد البرامج الفرعية لا يزال كما كان عليه، فقد عدلت عناوين البرنامجين الفرعيين ٣ و ٦؛ أما البرامج الفرعية ٥ و ٧ و ٨ فهي جديدة.

15/08/94 130894 100894 94-31088

٥ - ويرد النص المنقح للبرنامج ٢٢ بأكمله. ولتسهيل استعراض التنقيح، يبين الجدول أدناه موجزا للتغييرات المقترحة للبرامج الفرعية الموجودة، كما ترد في الوثيقة A/47/6/Rev.1.

	البرامج الفرعية في A/47/6/Rev.1	التغييرات المقترحة		البرامج الفرعية المنقحة/الجديدة
١ -	القضايا والاستراتيجيات العالمية	استكمال السرد	١ -	القضايا والاستراتيجيات العالمية
٢ -	السياسات والصكوك الوطنية[أ]	استكمال السرد		السياسات والصكوك الوطنية[أ]
٣ -	الإدارة المتكاملة للمستوطنات	تم توسيعه ليتضمن البرنامج الفرعي ٥ وجزء من البرنامج الفرعي ٤ المتصل بتمويل البلديات	٣ -	تطوير إدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الموارد المالية وموارد الأراضي
٤ -	الموارد المالية	أدرج تمويل البلديات في البرنامج الفرعي المنقح ٣؛ وتمويل الإسكان في البرنامج الفرعي المنقح ٦.		
٥ -	إدارة الأراضي	أدرج في البرنامج الفرعي المنقح ٣		
٦ -	تطوير الهياكل الأساسية وتشغيلها	تغيير العنوان، تم توسيع السرد ليتضمن النواحي التكنولوجية والبيئية	٤ -	تحسين الهياكل الأساسية والبيئية المعيشية[أ]
		برنامج فرعي جديد		
٧ -	إنتاج المساكن	أدرج في البرنامج الفرعي المنقح ٦	٦ -	السكن للجميع (يتضمن البرنامجين الفرعيين الحاليين ٧ و ٨ وعنصر تمويل الإسكان من البرنامج الفرعي ٤)
		برنامج فرعي جديد	٧ -	بناء المجتمعات المحلية
		برنامج فرعي جديد	٨ -	تقليل الفقر وتعزيز العدالة
٨ -	قطاع التشييد	أدرج في البرنامج الفرعي المنقح ٦		

(أ) برامج فرعية ذات أولوية عليا.

البرنامج ٢٢ - المستوطنات البشرية

ألف - البرنامج

١ - الاتجاه العام

١-٢٢ توفر مسألة المستوطنات البشرية إطارا تنسيقيا لتقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ولتوزيع الموارد توزيعا متوازنا لأغراض التنمية الوطنية. وقد جرى بصورة متزايدة توجيه انتباه راسمي السياسة والمديرين الحكوميين، وكذلك المنظمات الدولية ومؤسسات التدريب والبحث، إلى هذا الدور الأساسي للمستوطنات البشرية في التنمية الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. وبالفعل، يمكن للإدارة السليمة للمستوطنات الريفية والحضرية أن تكون أداة للتغلب على كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جميع البلدان الصناعية والنامية. ورغم أن عددا كبيرا من البلدان قد زاد من اهتمامه بمسائل المستوطنات البشرية في السنوات الأخيرة، فإن التحسينات التي تحققت لا تجاري حجم هذه المشاكل، وذلك يرجع، من ناحية، إلى استمرار تطبيق نهج قديمة على الجوانب الحاسمة الكثيرة للمستوطنات البشرية. وفيما يلي موجز لأهم هذه الجوانب:

(أ) يعيش ما يزيد على بليون نسمة في ظروف سكنية غير مناسبة يقتضي تحسينها بذل جهود متضافرة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بالاستناد إلى نهج جديدة وبحجم لم يسبق له مثيل؛

(ب) الحاجة الى فهم أفضل لدور التحضر والمدن في التنمية الوطنية من جانب الحكومات وراسمي السياسة والجهات التي تقدم المعونات؛

(ج) وجود سياسات وممارسات غير مناسبة لإدارة المستوطنات بجميع أحجامها بدءا بالتجمعات الحضرية الكبيرة وانتهاء بالمدن والمراكز الريفية الصغيرة، هذه السياسات والممارسات غير القادرة على توفير الأساس الفعال المطلوب للنمو الاقتصادي أو لمنع الاضطرابات الاجتماعية الناشئة عن الفقر المتزايد، والمأوى والخدمات غير المناسبة وسوء الحالة الصحية؛

(د) الاستخدام غير المناسب للامكانات والموارد البشرية والتقنية والمالية لعدد كبير من الجهات العاملة في تنمية المستوطنات البشرية مثل القطاع الخاص والمنظمات القائمة في المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية؛

(هـ) الاستخدام غير المناسب للموارد الطبيعية المحلية، لا سيما تلك المفيدة في انتاج مواد بناء سليمة بيئيا ومعقولة التكاليف.

(و) عدم إيلاء اهتمام كاف لاتباع نهج متكامل لتوفير وإدارة خدمات الهياكل الأساسية من أجل أدخال تحسينات بيئية على الأحوال المعيشية؛

(ز) الفرص التي لم تكتشف للحد من الفقر من خلال وضع برامج لتوفير المأوى وإدخال التحسينات البيئية التي يمكن أن تسهم في تهيئة فرص العمل وتشكل أساسا سليما لأنشطة توليد الدخل التي يضطلع بها الفقراء؛

(ح) عدم إيلاء اهتمام كاف لتخفيف حدة الكوارث من خلال تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية بصورة سليمة وانعدام الروابط الوثيقة بين المساعدة الغوثية والتعمير والتنمية المستدامة.

٢-٢٢ والخطة المتوسطة الأجل للمستوطنات البشرية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ تأخذ في الاعتبار، عند تناولها لهذه المسائل، جميع القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المستوطنات البشرية ولجنة التنمية المستدامة. ويولى اهتمام خاص للقرارات المتصلة بالاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي ترمي إلى تيسير تأمين مأوى مناسب للجميع بحلول عام ٢٠٠٠؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل -٢) الذي سيعقد في عام ١٩٩٦؛ وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (جدول أعمال القرن ٢١)؛ واستراتيجيات نيروبي التطلعية التي تبين جوانب متنوعة من جوانب المستوطنات البشرية التي ينبغي أن تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة؛ وبرنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، لا سيما تطبيق مدخلات الطاقة المتجددة في إنتاج مواد البناء وفي تشييد وإدارة المباني؛ والاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٣-٢٢ والآن تتضمن أهداف الخطة المتوسطة الأجل وأنشطتها الأهداف الرئيسية المتصلة بالمستوطنات البشرية والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لضمان أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قادر على القيام بدوره بوصفه مديرا لمهام تنفيذ عنصر المستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١. وبالإضافة إلى الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١، "تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية"، الذي يذكر أن هدف المستوطنات البشرية بوجه عام هو تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية، وبيئتي المعيشة والعمل لجميع الناس، ولا سيما فقراء الحضر والريف، ويشار أيضا إلى الفصول التالية من جدول أعمال القرن ٢١: ٣ "مكافحة الفقر" مع الإشارة بوجه خاص إلى "تمكين المجتمعات"، و ٩ "حماية الغلاف الجوي" مع الإشارة بوجه خاص إلى "تنمية الطاقة وكفاءتها واستهلاكها" و "النقل"؛ و ١٠، نهج متكاملة لتخطيط وإدارة موارد الأراضي؛ و ١٧، حماية المحيطات، مع الإشارة بوجه خاص إلى "الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخالصة"؛ و ١٨؛ حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها؛ و ٢١، الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري؛ و ٢٤، "الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية

مستدامة ومنصفة"؛ و ٢٧، "تعزيز دور المنظمات غير الحكومية: شركاء في التنمية المستدامة"؛ و ٢٨، "مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن ٢١.

٢٢-٤ وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الرابعة عشرة، القرار ١٤/٢٠ بشأن القضايا الموضوعية التي سينظر فيها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) وعمليته التحضيرية. وفي ذلك القرار، اقترحت اللجنة موضوعين رئيسيين للمؤتمر رأت أنهما يتسمان بأهمية بالغة في مساعدة المجتمعات المحلية: (أ) المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر؛ (ب) توفير المأوى المناسب للجميع. وقد أدرجت القضايا الموضوعية وهذان الموضوعان الآن في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة.

٢ - الاستراتيجية العامة

٢٢-٥ بغية تناول هذه المسائل، سيقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالاضطلاع ببحوث تقنية بشأن المسائل الفنية، وإعداد مناهج تدريبية ومواد تدريبية، ونشر وتوزيع المعلومات، والاضطلاع بالتعاون التقني وغيره من أوجه التعاون مع الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية والمؤسسات التعليمية والبحثية والوكالات المتخصصة في أنشطة ترمي إلى بلوغ أهداف البرنامج، كذلك سيقدم المركز الدعم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل-٢) ويقوم بدور قيادي في تنفيذ توصياته.

٢٢-٦ وفي منظومة الأمم المتحدة، سيستمر التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن النواحي البيئية للمستوطنات البشرية، ومع منظمة الصحة العالمية بشأن الجوانب الصحية للمستوطنات البشرية، ومع منظمة العمل الدولية بشأن العمالة في قطاع المستوطنات البشرية، ومع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الإدارة الحضرية والتدريب وتطبيق المؤشرات الحضرية ومؤشرات المأوى، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن تطوير مواد البناء المحلية، ومع إدارات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى وكذلك الوكالات المتخصصة التي تقوم بتنفيذ عناصر البرنامج المتصلة بقطاع المستوطنات البشرية. ومن المتوقع أن تعمل الدول الأعضاء على زيادة جهودها زيادة كبيرة في ميدان المستوطنات البشرية كجزء من التزامها بتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، وتنفيذ عناصر المستوطنات البشرية في جدول أعمال القرن ٢١، والعملية التحضيرية للموئل الثاني وخطة العمل الشاملة التي يتوقع أن يعتمدها الموئل الثاني.

٢٢-٧ وتطوير المستوطنات البشرية نشاط متعدد التخصصات والقطاعات، كما تتصل إدارة المستوطنات البشرية بجميع برامج التحسين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٨-٢٢ وتم تناول التنسيق المتعلق ببرامج المستوطنات البشرية في التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة الذي قدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والعشرين (E/AC.51/1989/8). وسيبدأ التعاون والتنسيق للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة من مرحلة التخطيط والبرمجة بغية ضمان التكامل والتنسيق الفعال.

٣ - هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٩-٢٢ سيتألف برنامج المستوطنات البشرية من البرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي ١ - القضايا والاستراتيجيات العالمية

البرنامج الفرعي ٢ - السياسات والصكوك الوطنية

البرنامج الفرعي ٣ - إدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك الموارد المالية وموارد الأراضي

البرنامج الفرعي ٤ - تحسين الهياكل الأساسية والبيئة المعيشية

البرنامج الفرعي ٥ - إدارة العمل على تخفيف آثار الكوارث والتعمير والتنمية

البرنامج الفرعي ٦ - مساكن للجميع

البرنامج الفرعي ٧ - تعزيز المجتمعات المحلية

البرنامج الفرعي ٨ - تخفيف الفقر وتعزيز الانصاف

١٠-٢٢ تحدد أولوية عالية للبرنامجين الفرعيين ٢ و ٤.

باء - البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - القضايا والاستراتيجيات العالمية

(أ) الأهداف

١١-٢٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٣٣/١٨١ و ٤٦/١٦٣ و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠ (جدول أعمال القرن ٢١) وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/٦ و ١٣/٩ و ١٤/٦ و ١٤/٢٠.

١٢-٢٢ وتتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في ضمان التنسيق على المستوى المشترك بين أمانات برامج المستوطنات البشرية التي تخططها لها وتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ومساعدة لجنة المستوطنات البشرية في التنسيق بين أنشطة المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة، وإبقاء هذه الأنشطة قيد الاستعراض وتقييم فعاليتها. ولقد اتخذت هذه المسؤولية الأساسية بعدا جديدا وأهمية متزايدة مع تعيين الموئل بوصفه الجهة القائمة على إدارة الأعمال بالنسبة لبرنامج المستوطنات البشرية لجدول أعمال القرن ٢١، وبحيث يكون مسؤولا عن عملية الإبلاغ على نطاق المنظومة، فضلا عن تطوير البرمجة المشتركة على نطاق المنظومة وتطوير استراتيجيات مشتركة في مجال المستوطنات البشرية في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبعد أن زادت الجمعية العامة كذلك من مسؤوليات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة بموجب هذا البرنامج الفرعي، قررت أيضا وضع أمانة الموئل الثاني داخل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وهدف الموئل الثاني، في جملة أمور، هو وضع خطة عمل عالمية جديدة في مجال المستوطنات البشرية وحتى العقود الأولى من القرن القادم. ولكن التأكيد على تنمية المستوطنات البشرية في جدول أعمال القرن ٢١ وقرار عقد مؤتمر الموئل الثاني أكد على أن المستوطنات البشرية وتنميتها المتسارعة من خلال نمو السكان والتحضر يعتبران تحديا عالميا ذا أولوية وشاغلا متزايدا لراسمي السياسة في متابعة الهدف العام المتعلق بالتنمية المستدامة. وبالاضافة الى ذلك، ينطوي تحليل الاتجاهات الراهنة والمسقطة على أدلة واضحة تشير إلى أن مستقبل المستوطنات البشرية متصل اتصالا لا انفصام فيه بالقضايا الانمائية العالمية الأخرى - وهي الشروط التجارية، وأنماط استهلاك الموارد الطبيعية، ونمو السكان، وتعبئة الموارد، وتخفيف حدة الفقر، وتوليد العمالة، والانصاف بين الجنسين، وأساليب الحكم، وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، ونقل التكنولوجيا، وحماية البيئة، وسياسات وآثار المساعدة الدولية والوكالات الانمائية - فضلا عن الاستراتيجيات الموضوعة لمعالجة كل هذه المسائل، ومن ثم التأكيد على ضرورة تأمين موقع مركزي للمستوطنات البشرية في جدول الأعمال العالمي للتنمية، فضلا عن الحاجة إلى الأخذ بنهج شامل للقطاعات بالنسبة إلى التحليل العالمي للاتجاهات الانمائية للمستوطنات البشرية.

١٣-٢٢ ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات العالمية للمستوطنات البشرية، بل إنها ستستمر في بعض المناطق بخطى أسرع. وفي عدة مناطق رئيسية، ومناطق فرعية، وبلدان، أدى عدم الاستقرار، الناجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن نهاية الحرب الباردة إلى نزاعات محلية كان لها في

كثير من الحالات أثر جسيم على المستوطنات البشرية، وسكانها، مما تطلب استجابة عاجلة من جانب المجتمع الدولي. وما زالت الظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة ترسم صورة قاتمة للمستوطنات البشرية في كثير من البلدان. وفي المناطق المتقدمة النمو، سيتعين على البلدان أن تعالج مشاكل مماثلة لتلك التي برزت في الجزء الأخير من الثمانينات وهي شيوخة السكان، والفوارق في نوعية توافر المساكن، والخدمات والعمالة، وتلوث البيئة، وازدياد حجم التفسخ الاجتماعي والتهميش في حق الفئات القليلة المزايا، وعدم الملائمة المالية المتزايدة في كثير من المناطق المحلية. ولكي يتحقق من جديد معدل أقوى للنمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، فضلا عن الطلب المتزايد على نوعية أفضل ومستدامة للحياة ينبغي أن يزداد توجيه السياسات والاستثمارات نحو معالجة المشاكل بعزم أكبر مما كان عليه في العقد الماضي، وتحقيق تحسن عام في الظروف داخل المستوطنات البشرية. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ينجم عن التحول الاجتماعي والاقتصادي السريع أثر خطير على المستوطنات البشرية ويشكل تحديات جديدة للسلطات المحلية في مجالات النقل والاسكان والخدمات. وفي البلدان النامية، تشير الاتجاهات الى أن التسعينات ستشهد تحسنا محدودا في بعض البلدان مع تدهور عام في نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية في معظم تلك البلدان، بسبب تدهور أو ركود الظروف الاقتصادية، واستمرار نمو السكان، وتدهور البيئة، والطلب المتزايد على المساكن والخدمات ذات الصلة، وتدهور الهياكل الأساسية، وارتفاع مستويات العنف والتفسخ الاجتماعي، وغياب سياسات إنمائية سليمة في مجال المستوطنات البشرية، والقدرة المؤسسية على تنفيذها وعدم وجود قدرات إدارية فعالة على الصعيد المحلي، مع قصور حجم الاستثمارات العامة والخاصة في مجال المستوطنات البشرية. وهذه الحالة الأخيرة تشير إلى الحاجة إلى إيلاء تركيز أشد على تعبئة الموارد واستراتيجيات تعبئة الموارد على الصعد العالمية والوطنية والمحلية. وأخيرا، هناك أدلة متزايدة تشير الى أن المستوطنات البشرية في جميع البلدان ستتأثر تأثرا عميقا بالاتجاهات الجارية المتعلقة بعولمة وتحرير الاقتصاد العالمي، مما سيعيد تعريف أدواره الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية فضلا عن العلاقة بين المناطق الريفية والحضرية داخل التقسيم العالمي والوطني للعمالة. وبالاضافة الى ذلك، ركز الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بمسائل حقوق الانسان اهتماما دوليا أكبر بالحق في سكن ملائم.

١٤-٢٢ والهدف العام لهذا البرنامج الفرعي ١ هو تحديد الاتجاهات العالمية للمستوطنات البشرية والاستجابة اليها، وبصفة خاصة لأنها تؤثر في التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتتأثر به. ومن بين الأهداف المحددة ما يلي:

(أ) تعزيز إدماج الصكوك السياسية العالمية مثل الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ والفصلين ٧ و ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١ في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية؛ والسياسات والبرامج المتكاملة الأكثر فعالية للمستوطنات البشرية على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ب) ضمان إيلاء الأهمية الواجبة لتمويل وتعبئة الموارد لتنمية المستوطنات البشرية في برامج المساعدة التي يضطلع بها المجتمع الدولي والبلدان المانحة؛

(ج) زيادة الوعي العالمي لما للتحضر من أثر عالمي، والأهمية الأساسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، مع توفير الدعم الدولي لزيادة الدخول، وتحسين الظروف المعيشية والبيئية، والاستخدام الفعال للأرض وغير ذلك من الموارد في كل من المناطق الريفية والحضرية؛

(د) في سياق جدول أعمال القرن ٢١، تعزيز تنمية الاستراتيجيات والآليات المشتركة لوضع البرامج في مجال المستوطنات البشرية على مستوى الأمانات داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) تطوير قدرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ليكون بمثابة مركز تنسيقي لمراجع وتبادل المعلومات المتعلقة بسياسات المستوطنات البشرية واتجاهاتها ومسائلها.

(ب) منهاج عمل الأمانة العامة

٢٢-١٥ تعتزم الأمانة العامة متابعة هذه الأهداف عن طريق الاجراءات التالية:

(أ) إجراء تحليل عالمي لاتجاهات تنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك الصلات بين الاتجاهات والمسائل الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية من ناحية، وتنمية المستوطنات البشرية من ناحية أخرى. وسيسبق هذا التحليل (بل وسيستند إلى) إنشاء قاعدة شاملة للبيانات والمعلومات بشأن سياسات المستوطنات البشرية وظروفها واتجاهاتها، التي تؤدي إلى زيادة الوعي العالمي بتطور مسائل المستوطنات البشرية وفي نهاية المطاف إلى سياسات وبرامج أكثر تكاملا للمستوطنات البشرية على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ب) مساعدة لجنة المستوطنات البشرية على الابلاغ عن تنفيذ البرامج المتصلة بالمستوطنات البشرية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وصياغة استراتيجيات مشتركة وآليات برمجة، ومساعدة اللجنة التحضيرية للموئل الثاني على صياغة خطة عمل عالمية جديدة في مجال المستوطنات البشرية؛

(ج) شن حملة متواصلة ترمي إلى زيادة الوعي العالمي بشأن الأثر العالمي للتحضر وما للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من أهمية كبرى؛

(د) زيادة الاتصال والتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي فضلا عن هيئات حكومية دولية أخرى، لا سيما لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الشؤون الحضرية التابع للمنظمة

المذكورة، من أجل تخصيص موارد أكبر وإعطاء أولوية أعلى للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جهود المجتمع الدولي والجهات المانحة الثنائية في مجال المساعدة الانمائية.

٢٢-١٦ ولن يكون التركيز على أساس نهج فوقي جامد بل بالأحرى سيأخذ بنهج تمكيني للسياسة الوطنية، بما في ذلك مشاركة جميع العاملين في غير القطاع العام، لا سيما فئات المجتمع والمجموعات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية. وسوف يتم تقييم التقدم المحرز في هذا الاتجاه كما سيتم رصده على أساس منتظم بواسطة تقارير مرحلية تقدم إلى لجنة المستوطنات البشرية وهيئات وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويتوقع أن يؤدي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دوره الرائد والتنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة، ويعزز موقفه كمركز ممتاز لتحليل جميع المعلومات بشأن الاتجاهات العالمية في مجال المستوطنات البشرية ليصبح شريكا كاملا لجميع وكالات التنمية العالمية والقطاعية على أساس مسؤولياته وخبرته الفريدة في مجال التنمية المستدامة والمتكاملة للمستوطنات البشرية وعلى أساس قوة أثر المستوطنات البشرية على نوعية واستدامة الحياة.

البرنامج الفرعي ٢ - السياسات والصكوك الوطنية

(أ) الأهداف

٢٢-١٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٦/١٦٣ و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠ (جدول أعمال القرن ٢١) وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٤ و ١٣/٧ و ١٣/١٣ و ١٤/٤ و ١٤/٦ و ١٤/١٣ و ١٤/٢٠.

٢٢-١٨ تبيّن التجربة المكتسبة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة السابقة أن القيد الرئيسي على تطوير المستوطنات البشرية، لا سيما في البلدان النامية، لم يكن مجرد غياب سياسة وطنية واضحة للمستوطنات البشرية بل هو أيضا عدم تكاملها الداخلي مع السياسات والاستراتيجيات في قطاعات أخرى، وغياب آليات التنفيذ المناسبة، ولا سيما ندرة الموارد البشرية المؤهلة على جميع المستويات (السياسية والادارية والتقنية) وإضافة إلى ضعف الفعالية والكفاية لمؤسسات إدارة المستوطنات، والتقاسم غير الكافي للمعلومات، واستمرار انخفاض الوعي المجتمعي، وسوء الاستجابة السياسية إزاء التحديات، وأثر وفرص التحضر السريع المتواصل في العالم النامي، بما يوجه تركيز سياسات التنمية نحو المدن وإعادة تعريف الصلات والتفاعلات بين الريف والحضر. ولأسباب يعود بعضها إلى القيود المذكورة أعلاه، من المتوقع أن توضع على محك الاختبار القاسي بصورة متزايدة قدرة الحكومات في معظم البلدان النامية على مواجهة التحضر وإدارة المستوطنات وتنميتها ومواجهة التزايد المثير في الطلبات الكمية والنوعية على المأوى والهياكل الأساسية الرئيسية، فضلا عن مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى الناشئة عن التحضر.

٢٢-١٩ ولم يتسع بعد الاعتراف بأثر التحضر على جميع مجالات السياسات الانمائية الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الدولي أو الوطني، كما لم تقدر الحاجة إلى اتباع نهج متكامل، في هذا الصدد، بما في ذلك النظر في المسائل ذات الصلة المتعلقة بالبيئة أو نوعية الجنس وكذلك الصلات الريفية - الحضرية. وما زالت المبادرات القطاعية المنعزلة هي القاعدة، مما ينجم عنه في كثير من الأحيان تناقضات، وإسقاطات، وازدواجات، ومن ثم إخفاقات سياسية باهظة التكاليف. وينعكس ذلك في غياب تنسيق مؤسسي وقطاعي أو تعاون على المستوى الوطني. ولا تقوم القدرة المؤسسية على متابعة التنسيق والتعاون فضلا عن الاضطلاع بالبرامج القطاعية بالاستجابة الى آثار التحضر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية والطبيعية والبيئية. وما زالت الحالة السيئة تزداد سوءا نظرا لجسامة التحدي وبسبب الميل الى جعل السياسة الوطنية تستند الى توقعات متفائلة وتقديرات مختلة للمسائل السياسية المتوقعة المتعلقة بالمستوطنات البشرية - ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود بيانات صحيحة، ومؤشرات، وقواعد للمعلومات - وكلها عقبات تعترض سبيل الردود السياسية المتكاملة المستندة الى الخيارات المبتكرة والتعبئة المحلية للموارد البشرية والمالية المهملة حتى الآن. على أن مثل هذا الرد المتكامل مطلوب أكثر بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي يتطلب تنسيق سياسات المستوطنات البشرية مع البرامج القطاعية لجدول أعمال القرن ٢١ - في إطار نموذج التنمية المستدامة - على الصعيد الوطني فضلا عن الصعيد الدولي. ومن المتوقع أيضا أن تساهم أيضا الأنشطة التحضيرية الوطنية للموئل الثاني الى بناء الوعي بشأن المسائل الحضرية والمسائل المتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية، مما سيؤدي إلى ردود سياسية وطنية أكثر فعالية.

٢٢-٢٠ أهداف البرنامج الفرعي ٢ هي:

(أ) تعزيز الوعي بالمسائل السياسية للمستوطنات البشرية الناشئة بصفة خاصة عن أثر التحضر بما في ذلك الصلات الريفية - الحضرية والمسائل المتصلة بنوع الجنس وبالبيئة في إطار تنمية المستوطنات البشرية؛

(ب) تعزيز الردود السياسية المتكاملة والشاملة للقطاعات لتنمية المستوطنات البشرية؛

(ج) تعزيز فعالية تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة المؤسسية لتنمية وادارة المستوطنات البشرية المؤدية الى تحسين أداء وفعالية هذه البرامج والمؤسسات القطاعية ذات الصلة بتنمية المستوطنات البشرية؛

(د) تعزيز قدرة الحكومات على إنشاء قواعد للبيانات والمعلومات، بما في ذلك المؤشرات؛

(هـ) تعزيز تحسين صكوك التنفيذ الوطنية، بما في ذلك الأطر والتشريعات التنظيمية، من أجل تسهيل الأخذ بنهج تمكيني للمستوطنات البشرية وتنمية المأوى ولتعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص في جميع مجالات ادارة وتنمية المستوطنات البشرية.

(ب) منهاج عمل الأمانة العامة

٢١-٢٢ ستجري متابعة هذه الأهداف في سياق الأنشطة التحضيرية للموئل الثاني وستتضمن الاجراءات التالية:

(أ) تكثيف البحث في الظروف والاتجاهات الوطنية للمستوطنات البشرية، بما في ذلك إعداد النماذج القطرية ، المؤدية الى مساعدة الحكومات في تقدير قطاعها المتعلق بالمستوطنات البشرية وتحديد المسائل السياسية ذات الأولوية؛

(ب) مساعدة الحكومات على إعداد السياسات المستدامة والمتكاملة والمتعلقة بالمستوطنات البشرية، بما في ذلك التنمية المكانية والسياسات الانمائية الريفية - الحضرية المتكاملة التي تولي الاهتمام الواجب لجميع المسائل الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومسائل المرأة ذات الصلة؛

(ج) مساعدة الحكومات في بناء قواعد للبيانات والمعلومات، بما في ذلك مجموعة من المؤشرات، وذلك لتمكينها من إجراء تقديرات مدروسة، واتخاذ قرارات وصياغة سياسات تتسم بفعالية أكبر، بما في ذلك تخصيص الموارد في مجالي ادارة وتنمية المستوطنات البشرية وعلى جميع المستويات الحكومية؛

(د) مساعدة الحكومات في الجهود التي تبذلها لتحسين أو تطوير الترتيبات المؤسسية الوطنية للمستوطنات البشرية، مع التأكيد بصفة محددة على تدابير دعم السلطات المحلية عن طريق سياسات لامركزية وعلى تدابير تتضمن العناصر الأهلية، لا سيما المنظمات غير الحكومية، وفئات المجتمعات المحلية، والمجموعات النسائية، والقطاع الخاص، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة وتنمية المستوطنات البشرية؛

(هـ) دعم المؤسسات الوطنية والمحلية لبناء القدرة، عن طريق تنمية منهجيات وأدوات وصكوك بناء قدرة المستوطنات البشرية، وبرامج التدريب الوطنية والدولية.

البرنامج الفرعي ٣ - إدارة تنمية المستوطنات البشرية بما في ذلك الموارد المالية وموارد الأراضي

(أ) الأهداف

٢٢-٢٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٦/١٦٣ و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠ (جدول أعمال القرن ٢١) ومن قرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٤ و ١٣/١٨ و ١٤/١٥ و ١٤/١٧ و ١٤/٢٠.

٢٣-٢٢ وجه جدول أعمال القرن ٢١ انتباه المجتمع العالمي الحاسم الأهمية نحو ضرورة تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بما في ذلك إدارة الأراضي والموارد المالية، وفقا لما يرد بصورة رئيسية في الفصول ٧ و ١٠ و ٢٨. ويؤكد كلا البرنامجين باء وجيم من الفصل السابع المعنون "تحسين إدارة المستوطنات البشرية" و "تعزيز التخطيط والإدارة في مجال استعمال الأراضي على نحو مستدام"، على أهمية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية في المستوطنات البشرية ولا سيما أوضاع فقراء الأرياف والمدن على السواء، بما يساعد على تحقيق التنمية البشرية وطنيا وعالميا. وبناء عليه يتمثل الهدف الشامل لهذا البرنامج الفرعي في تعزيز نهج إدارة التنمية المستدامة في جميع المستوطنات البشرية بالتركيز على حسن الإدارة وتعزيز التدخلات الاستراتيجية في عملية صنع القرار القائمة على المشاركة العريضة القاعدة. ويدعم هذا الهدف أيضا العملية التحضيرية للموئل الثاني.

٢٤-٢٢ وعلى الرغم من احراز تقدم هائل في النمو الاقتصادي والانتاجية وفي تحسين الظروف المعيشية للغالبية من السكان، يعاني كثير من البلدان الصناعية من بعض الآثار الثانوية التقليدية للنمو مثل التدهور البيئي وازدحام حركة المرور وعدم كفاية بعض الخدمات الأساسية والنقص في المساكن. وليست هذه بالمشاكل التي لا يمكن التغلب عليها، نظرا للموارد المتاحة وبروز هذه المسائل على جداول الأعمال السياسية في معظم البلدان الصناعية. والشيء الذي يثير المزيد من القلق هو ظهور المشاكل نفسها في المستوطنات السريعة النمو - الكبيرة والصغيرة - في البلدان النامية، التي لا تنجح في أحسن الأحوال إلا في تلبية جزء من الطلب على العناصر الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية على أساس مرحلي وعشوائي. ومع ذلك، فالثمن الذي ينبغي دفعه في المستقبل مقابل التنمية غير المخططة للمستوطنات في البلدان النامية ثمن باهظ لدرجة أن إدارة المستوطنات لا تعتبر خيارا مطروحا بل ضرورة لازمة للعقد المقبل. والمشكلة هي القيام، بطريقة تقنية متماسكة، بمواجهة الطلب الكمي والنوعي على الأرض والمرافق الأساسية وتقديم الخدمات والمساكن المطلوبة لمعيشة لائقة ورفاه اجتماعي وناتج اقتصادي، من خلال عمليات لتقرير السياسات واتخاذ القرارات قائمة على المشاركة العريضة القاعدة.

٢٥-٢٢ وأثبت توفير الموارد المالية المطلوبة للاستثمار، في الماضي، انه أحد الاختناقات الرئيسية على طريق تنمية المستوطنات البشرية. ولم تتمكن الجهود الرامية الى تعبئة الموارد المالية في القطاعين الخاص والعام من توفير الحجم المطلوب. وفي حين أن هذا الإخفاق وثيق الصلة بالأداء الاجمالي للتنمية الاقتصادية التي أعاقها، في السنوات الأخيرة، تدهور معدلات التبادل التجاري وعبء الديون الدولية على البلدان النامية، ومشاكل قصور تنمية المؤسسات المالية، والنظم غير الفعالة لتخصيص الموارد، وفي القطاع

العام أدت المركزية المفرطة وعدم استرداد التكاليف وعدم استغلال المصادر الكامنة إلى نقص الاستثمار في المستوطنات البشرية.

٢٦-٢٢ ستظل الأراضي وإدارة الأراضي من المسائل الهامة في جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية فيها. وستظل الأراضي وأسعار الأراضي، لا سيما في المناطق المتقدمة النمو بشكل مكثف وفي المناطق المتروبولية، من المسائل الأساسية. ومع ذلك، يمكن للاقتصادات الناضجة أن تعتمد على مجموعة راسخة من الصكوك للتصدي لهذه المشاكل وسوف يكون في صالحها التدني الشديد في معدلات زيادة وحراك السكان. وسيواجه كثير من البلدان النامية بمشاكل مماثلة متباينة الحجم، لكنها جميعا ستعمل على توفير وتنمية مساحات هائلة من الأراضي في اطار من ارتفاع زيادة وحراك السكان ارتفاعا بالغا، اضافة إلى معدلات التحضر المرتفعة، وأوجه الضعف المستمرة في صكوك السياسات الوطنية وفي القدرة على ادارة الأراضي.

٢٧-٢٢ وأهداف البرنامج الفرعي ٣ هي:

(أ) ادارة المستوطنات البشرية لضمان تنميتها المستدامة لتعظيم الانتاج، وتوفير ظروف معيشية مقبولة لجميع فئات السكان، مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات المرأة والفئات الفقيرة وغيرها من العناصر المحرومة؛

(ب) تمكين الحكومات الوطنية والمحلية من تحقيق ادارة تقوم على الاستجابة والمشاركة، والكفاءة في تقديم الخدمات، وتوفير سبل فعالة للنقل، والوصول على نحو ملائم الى الأماكن الخلوية، والمرافق الترويحية، والبيئات الصحية؛

(ج) تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية وإنشاء نظم مالية بطريقة تؤدي الى تأمين تدفق هذه الموارد على أساس منصف ومستدام، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأسر المعيشية المنخفضة الدخل والفئات المحرومة؛

(د) الترويج لاعتماد نظم لإدارة الأراضي تلبي احتياجات تنمية المستوطنات البشرية من الأراضي، من خلال سلامة التخطيط العمراني واستخدام الأراضي من الناحية البيئية بحيث يتسنى أداء جميع مهام المستوطنات وكفالة حصول جميع الأسر المعيشية على الأراضي، وعند الاقتضاء، تشجيع امتلاك الأراضي وإدارتها مجتمعيا وجماعيا. وسيوجه اهتمام خاص الى احتياجات المرأة والسكان الأصليين لأسباب اقتصادية وثقافية؛

(هـ) تمكين الحكومات الوطنية والمحلية من استغلال الأصول من الأراضي في تنمية المستوطنات، وبصفة خاصة في المستوطنات الحضرية السريعة النمو.

(ب) منهاج عمل الأمانة العامة

٢٢-٢٨ ستجرى متابعة هذه الأهداف من خلال إجراءات مختلفة تركز على المجالات التالية:

(أ) إدارة العواصم والمدن الثانوية والمستوطنات الريفية: تنفيذ وتحسين نظم التخطيط وتقنياته، والأداء التنفيذي، وتشغيل وصيانة النظم المحلية والإقليمية، واسلوب إدارة المحليات، وأداء السلطات المحلية وترشيد الإدارة، بما في ذلك تقديم الدعم التقني إلى برامج تنمية الموارد البشرية مع التركيز بوجه خاص على تزويد المرأة بفرصة متكافئة في إدارة المراكز المتروبولية والثانوية والمناطق الريفية؛

(ب) برامج المساعدة العالمية: مساعدة البلدان، والبلديات بوجه خاص، في اتباع ممارسات مستدامة للادارة الحضرية مثل برنامج الادارة الحضرية وبرنامج المدن المستدامة، وبرنامج بيانات المدن، وبرنامج المؤشرات الحضرية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

(ج) تعبئة الموارد (في القطاعين العام والخاص): سيتم تركيز الجهود أساسا على تحديد الايرادات المحتملة على المستويين الوطني والمحلي، وعلى تحليل نظم الضرائب والدعم وعلى وسائل استرداد تكاليف الاستثمار في المستوطنات البشرية. والاهتمام الثاني هو تعبئة الوفورات، مع التركيز على الوفورات المحتملة غير المستغلة لدى الفئات المنخفضة الدخل وفي القطاع غير الرسمي. لذلك ستقوم الأمانة بجمع المعلومات وإعداد دراسات الحالة في البلدان النامية فيما يتعلق بنظم تمويل الحكومات المحلية للاستثمار في المستوطنات البشرية، وبممارسات الادارة المالية، ونظم الدعم التي تصل الى فئات مستهدفة متنوعة وبعد إجراء التحليل والتقييم، ستنشر الاستنتاجات لأغراض التوزيع العام والادماج في عملية وضع المواد التدريبية. وبالمثل، سيجري تجميع معلومات بشأن النهج الابتكارية الرامية الى تعبئة مدخرات الفئات المنخفضة الدخل، وتحليل هذه المعلومات وإتاحتها للمؤسسات ذات الصلة؛

(د) ادارة الموارد: ستتناول الأمانة مشاكل ادارة الموارد في القطاع العام، حيث ما زالت تنتشر أوجه القصور في الميزنة والمراقبة. ويستهدف الاتجاه الرئيسي للاستراتيجية العالمية للمأوى تهيئة بيئة تمكن من تنمية المأوى، عن طريق تبسيط العمليات التي تباشرها الحكومات المحلية في مجال تنمية المستوطنات البشرية وتحسين قدرتها على توفير الهياكل الأساسية والخدمات للفقراء. وقد أنشأ كثير من البلدان صناديق عامة تقوم على مخططات للادخار الالزامي أو تخصيص إيرادات ضريبية لم تتمكن، حتى الآن، من تحقيق هدفها الرامي الى تحسين أحوال المستوطنات البشرية للفئات المنخفضة الدخل. ومن الضروري فهم إدارة هذه الأموال، وصلاتها بنظام انجاز المأوى وأثرها على السلوك المتبع للادخار وعلى

أسواق رؤوس الأموال. لذلك، ستتولى الأمانة تجميع معلومات وإعداد دراسات حالة في البلدان النامية عن الإدارة السليمة للجوانب المالية في الحكومات المحلية، وعن الممارسات المتسمة بالكفاءة في ادارة الأموال العامة، وعن النظم الرامية الى الوصول الى فئات مستهدفة متنوعة. وبعد التحليل والتقييم، ستنشر الاستنتاجات للتوزيع العام وإدماجها في عملية تطوير مواد التدريب؛

(هـ) المؤسسات المالية: كثيرا ما تخلفت المؤسسات المتخصصة في تمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية عن تحسين تقديم الخدمات إلى الفقراء. وكثيرا ما تنشأ المشاكل عن إطار مؤسسي وتنظيمي وضع وفقا لاستراتيجيات إنمائية لم تعد صحيحة. وستتولى الأمانة العامة تجميع المعلومات المتعلقة بالأجهزة المؤسسية الفعالة وبالمبادئ التي توجه التطوير السليم للمؤسسات التمويلية، مع الاهتمام بصفة خاصة بضرورة الوصول الى جميع الفئات المستهدفة. وسيوجه اهتمام خاص للمؤسسات التمويلية القائمة في المجتمع المحلي لتشجيع الخدمات التمويلية المحلية وللاستفادة من المدخرات المحتملة لدى الفئات المنخفضة الدخل. وبعد إجراء التحليل والتقييم، ستنشر الاستنتاجات لأغراض التوزيع العام، وستعد مبادئ توجيهية لوضع اطار تنظيمي يستجيب للاحتياجات التمويلية للفئات المنخفضة الدخل.

(و) عرض الأراضي: تحديد وتطبيق الاجراءات الكفيلة بتحسين تشغيل أسواق الأراضي، وترويج نظم عرض الأراضي القادرة على الوفاء بالاحتياجات الكبيرة للمستوطنات الحالية والمقبلة، بالاستعانة بقدرات القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المحلي؛

(ز) صكوك الأراضي: تطوير وتشغيل جميع النظم التشريعية والادارية المطلوبة لادارة نظم عرض الأراضي، بما في ذلك تسجيل الأراضي، واجراءات المعاملات المتعلقة بالأراضي، وإجراءات الضرائب على الممتلكات، اللازمة لفعالية تشغيل أسواق الأراضي وتوليد الايرادات؛

(ح) ادارة موارد الأراضي: تعزيز التنسيق العالمي لأنشطة ادارة موارد الأراضي من خلال مختلف الوكالات والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز نقل الخبرات الملائمة بشأن الممارسات المستدامة لادارة الأراضي الى البلدان النامية وفيما بينها.

البرنامج الفرعي ٤ - تحسين الهياكل الأساسية وبيئة المعيشة

(أ) الأهداف

٢٢-٢٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٦/١٦٣، و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠، وجدول أعمال القرن ٢١، وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٥ و ١٣/١٢ و ١٣/١٧، و ١٤/١٤ و ١٤/٢٠.

٢٢-٣٠ ويتوخى جدول أعمال القرن ٢١ تحسين نوعيات المستوطنات البشرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عن طريق تشجيع ودعم المبادرات القطرية لتحسين شمول ونوعية خدمات الهياكل الأساسية وإمكانية انتفاع المدن بها وتحسين التخطيط والادارة في مجال البيئة، لاسيما في المناطق الحضرية عن طريق تعزيز القدرة على الادارة واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا. ويقتضي تحقيق الأهداف المتعلقة بالهياكل الأساسية الواردة في جدول القرن ٢١ بناء القدرة اللازمة، التقنية والمالية، وتنمية الموارد البشرية لاستدامة توفير وإدارة الهياكل الأساسية للمستوطنات ولتحسين دمج تخطيط الهياكل الأساسية والتخطيط البيئي في المستوطنات البشرية. وإدارة البيئة البشرية مسألة أساسية في العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني.

٢٢-٣١ ويبين استعراض أجري مؤخرا لهذا القطاع أنه بالرغم من الجهود المبذولة في إطار العقد الدولي لامدادات المياه والمرافق الصحية، ارتفع عدد السكان في البلدان النامية، الذين ما زالوا محرومين من امدادات المياه والمرافق الصحية، وذلك بالقيمة المطلقة. وللتخطيط القطاعي، الذي ما زال حتى الآن النهج الأكثر شيوعا لتوفير الخدمات الأساسية قيود خطيرة لتأمين حلول فعالة التكاليف وسليمة بيئيا. ولا يزال استخدام التكنولوجيات غير الملائمة من حيث التصميم والتنفيذ يشكل قيدا هاما على توسيع نطاق الخدمات. وتدل أنماط الاستثمار القطاعي السابقة على استمرار الاعتماد على النهج التقليدية لتوفير الإمدادات مع التركيز المفرط على الإمدادات الجديدة، الذي كثيرا ما يكون على حساب التشغيل والصيانة. وثمة حاجة ماسة الى استحداث أساليب عملية قابلة للتكرار لتقييم الطلب الفعلي للمجتمعات المحلية ولتعزيز القدرات المحلية على ادماج هذا الطلب في عملية التخطيط.

٢٢-٣٢ ولا تزال البلدان النامية تواجه نقصا حادا في الطاقة اللازمة لإقامة وتشغيل الهياكل الأساسية للمستوطنات. ويسعى معظم السكان الى تلبية احتياجاتهم من الطاقة عن طريق استغلال الغابات، مما يؤدي إلى تدهور البيئة. ولتنمية الطاقة المستديمة واستخدامها، أبرز جدول أعمال القرن ٢١ الحاجة إلى اتخاذ اجراء دولي لدعم البلدان النامية في تنفيذ برامج الطاقة الوطنية، بغية الاستفادة على نطاق واسع من تكنولوجيات اقتصادات الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تركز أنشطة البحث والتنمية والتعاون التقني على سرعة اضفاء الطابع التجاري على التكنولوجيات المتاحة فعلا وعلى بناء القدرات المحلية على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء من أجل تنمية قطاع الطاقة بصورة مستدامة.

٢٢-٣٣ ومن مواضيع الاهتمام الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ التحول السريع إلى الآلات ونقص الاستثمارات اللازمة لتخطيط النقل في المناطق الحضرية وإدارة المرور وهياكله الأساسية في البلدان النامية، مما يثير مشاكل متزايدة من حيث الحوادث والاصابات والمخاطر الصحية والضجة والاكتظاظ وفقدان الانتاجية في القطاعات الاقتصادية. وسيقتضي تخفيف حدة هذه المشاكل وضع استراتيجيات لتطوير المستوطنات البشرية، يتكامل فيها النقل وتخطيط استغلال الأراضي والبيئة لتخفيض الطلب على

النقل، وتشجيع أنماط النقل الجماعي ووسائل النقل غير الآلي، وتوجيه الدعم المالي لتطوير النقل العام في المناطق الحضرية وتشجيع لامركزية عملية اتخاذ القرار في مجال النقل الحضري إلى الصعيد المحلي.

٢٢-٣٤ وتتوقف التنمية المستدامة للهياكل الأساسية إلى حد بعيد على وصول البلدان النامية بوجه خاص إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا التي تستخدم الموارد المتاحة على نحو أكثر استدامة، والتي تكون تلويثا أقل وتمكن من استرجاع الموارد من النفايات وتصريفها في نهاية المطاف بطريقة سليمة بيئيا. وحث الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بشدة على اتخاذ اجراء دولي في هذا المجال، لدعم التعاون التكنولوجي مما يتيح نقل الدراية التكنولوجية فضلا عن بناء القدرات الاقتصادية والتقنية والادارية اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيات بكفاءة لتطوير الهياكل الأساسية وتشغيلها.

٢٢-٣٥ وتؤثر أوجه القصور في الهياكل الأساسية وسوء ادارة الهياكل القائمة تأثيرا خطيرا في البيئة المعيشية للسكان، ولاسيما الفقراء في المناطق الحضرية. ولا تزال الاعتبارات البيئية، في العديد من البلدان، غير مدمجة في عملية التخطيط والادارة على الصعيد المحلي. ونادرا ما يراعى التأثير البيئي المحلي، والاقليمي الأعم/ للمناطق الحضرية (مثل استخدام الأسر المعيشية للطاقة، وقطاع النقل) عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية أو الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية. والحاجة تدعو إلى وجود وسائل للادارة والتخطيط، على غرار وسائل تقييم التأثير البيئي يمكن أن تدمج على نحو فعال الاعتبارات البيئية في الممارسات المتعلقة بالتخطيط والادارة على الصعيد المحلي. ويسلط الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ الضوء على ضرورة بناء القدرات في هذا المجال، ولاسيما على الصعيد المحلي.

٢٢-٣٦ وأهداف البرنامج الفرعي ٤ كما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على مواجهة الطلب المتعاظم بسرعة على خدمات المرافق الأساسية (المياه، الطاقة، النقل، الاتصال، المرافق الصحية، الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة) بطريقة مجدية اقتصاديا ومستدامة بيئيا واجتماعيا؛

(ب) تعزيز التعاون وبناء القدرات على استخدام تكنولوجيات سليمة بيئيا لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة الهياكل الأساسية للمستوطنات.

(ح) منهاج عمل الأمانة العامة

٢٢-٣٧ سيتم السعي نحو بلوغ هذه الأهداف عن طريق عدد من الأنشطة التي ستركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

(أ) إدارة العرض والطلب في مجال الهياكل الأساسية للمستوطنات وخدماتها: '١' بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي لتخطيط وتوفير الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية للاستجابة للطلب الفعلي لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية؛ '٢' تحسين قدرات الادارة على عمليات التشغيل والصيانة، لزيادة القيمة الفعلية للاستثمارات القائمة في الهياكل الأساسية؛ '٣' معالجة الاهتمامات المتعلقة بالانصاف في ايصال الخدمات الحضرية، ولاسيما مسائل المعايير والتسعير؛ '٤' تشجيع ممارسات للادارة تتسم بالفعالية والكفاءة، استنادا إلى معلومات ادارية موضوعية وعلى أساس الشفافية، والمساءلة والمشاركات فيما بين ضروب كثيرة من الفاعلين؛ '٥' دعم تنفيذ برامج وطنية للطاقة لزيادة استخدام تكنولوجيات اقتصادات الطاقة والطاقة المتجددة؛ '٦' استحداث شبكات نقل حضرية مجدية وسليمة بيئيا، عن طريق نهج شامل لتخطيط وإدارة النقل الحضري؛

(ب) التخطيط والادارة في مجال البيئة: '١' تشجيع وتيسير وجود تفهم أفضل للتفاعلات الرئيسية في مجال تطوير البيئة الحضرية؛ '٢' تشجيع تطبيق نهج حديثة في التخطيط البيئي ونهج الادارة البيئية؛ '٣' تنفيذ آلية أداء تتسم بالكفاءة لبناء القدرة على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي؛

(ج) التعاون وبناء القدرات من أجل تكنولوجيات سليمة بيئيا فيما يتعلق بالمستوطنات: '١' تقديم الدعم لاقامة شبكات معلومات دولية، لكفالة وصول البلدان النامية إلى معلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا المتعلقة بالهياكل الأساسية؛ '٢' تسهيل وصول الدول النامية إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل تطوير الهياكل الأساسية للمستوطنات وتشغيلها؛ '٣' بناء القدرات في البلدان النامية من أجل تقييم واعتماد وإدارة وتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا، عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية.

٢٢-٣٨ وعند تنفيذ الأنشطة الواردة في إطار هذا البرنامج الفرعي، ستعطى الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نموا، وللفئات الضعيفة والاستفادة القصوى من الموارد المحلية والتعاون القائم على الشراكة بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وسيولى اهتمام خاص لتطوير وتوسيع نطاق البرامج والأنشطة المشتركة في نطاق منظومة الأمم المتحدة وصياغة تحالفات جديدة، مع القطاع الخاص، على سبيل المثال، لاسيما مجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية.

البرنامج الفرعي ٥ - إدارة التخفيف من أثر الكوارث، والاعمار والتنمية

(أ) الأهداف

٢٢-٣٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي الجديد مستمد من قرارات الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ و ٢٠٢/٤٣، و ٢٣٦/٤٤ و ١٤٩/٤٦ و ١٩٠/٤٧ (جدول أعمال القرن ٢١) وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٧/١٢ و ٥/١٤ و ٢٠/١٤.

٢٢-٤٠ والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أفعال الانسان (بما فيها الحروب) تسبب بصورة متزايدة خسائر في الأرواح وأضرارا للممتلكات وضررا للبيئة، وكثيرا ما تؤدي إلى عمليات نزوح هائلة للسكان ونشوء الحاجة إلى برامج اعادة توطين رئيسية. وأثر الكوارث يكون عادة أكبر في المستوطنات البشرية، لأنها تمثل نهاية المطاف مناطق تركز الأنشطة الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية وبالتالي البيئة المبنية. وما زال من المتصور أن جهود التعمير والاصلاح بعد التدمير الشامل تعتبر جهودا لاعادة بناء وتعمير ما أصابه الضرر أو الدمار لاعادته إلى ما كان عليه قبل وقوع الكارثة، في حين ينبغي أن يكون الاتجاه الجديد في مساعدة البلدان المعرضة للكوارث هو تخفيف الأثر السلبي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان على المستوطنات البشرية والاقتصادات الوطنية والبيئة. ومن الملاحظ بوجه خاص وجود ضغط متزايد من جراء خطر الكوارث الطبيعية في معظم المستوطنات المتنامية بسرعة، في المناطق الساحلية وفي الدول الجزرية الصغيرة.

٢٢-٤١ ويسلم الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١ بأن التعمير يتيح الفرصة للبناء مجددا وتحسين ما هو قائم من قبل. وبضرورة الاستفادة من الاستثمارات الكبيرة للاعمار في تحقيق نمو اقتصادي جديد وتعزيز المؤسسات الاجتماعية، وأن التعمير والاصلاح يمكن وينبغي أن يكونا موجهين نحو التنمية.

٢٢-٤٢ ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدور نشط في أعمال فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالإغاثة والتنمية، والمنشأ في عام ١٩٩٣، وهو يسهم في استمرار الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الاغاثة والاعمار والتنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أنشأ المركز وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فريق عمل مشترك لتعزيز أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مختلف مراحل الاستمرارية من الإغاثة إلى التنمية، ولتنسيق وتوفير المدخلات التي تقدمها المنظمتان للمناسبات الدولية، والأنشطة المتصلة بالعقد الدولي لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية ولفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالاستمرارية بين الإغاثة والتنمية.

٢٢-٤٣ وتسليما بأن جسامة الكوارث وتواترها يضع أعباء كبيرة على عاتق الحكومات المركزية وسلطات الحكم المحلية والمجتمعات المحلية، وبأنها غير مستعدة بوجه عام لمواجهة هذا التحدي، ينبغي أن تتحول أنشطة المؤسسات الدولية من النهج السائد، القائم على تقديم المساعدة في فترة ما بعد الكارثة وتوفير الاغاثة القصيرة الأجل، إلى تحقيق أهداف إنمائية طويلة الأجل، مع مراعاة التصورات والقدرات المحلية. ولابد من إعداد استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل للتخفيف من الاعتماد على المعونة.

٢٢-٤٤ وأهداف البرنامج الفرعي ٥ هي كما يلي:

(أ) تمكين البلدان - لاسيما البلدان المعرضة للكوارث - من تخفيف حدة الأثر السلبي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان على المستوطنات البشرية؛

(ب) زيادة الوعي بالكوارث والتأهب لها بين صانعي القرار والمخططين والبناة والمجتمعات المحلية المشتركة في تخطيط وإنشاء مستوطنات بشرية مستدامة.

(ب) منهاج عمل الأمانة العامة

٢٢-٤٥ سيتم بلوغ هذه الأهداف عن طريق التعاون التقني والبحث والتدريب ونشر المعلومات. وسيجري استحداث أنشطة محددة في إطار عناصر رئيسية ثلاثة هي: الكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية والكوارث الناجمة عن المنازعات والحروب الأهلية. وسيتم التمييز بين الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان، عند إعداد استراتيجيات للحد من التعرض لهذه الكوارث. وستركز هذه العناصر الرئيسية الثلاثة على مجالات الاهتمام التالية:

(أ) البحث والتوثيق في الفترة السابقة على وقوع الكوارث؛

(ب) زيادة الوعي والتدريب وبناء القدرات والمشاركة المجتمعية؛

(ج) تقييم الأضرار والرصد والتعمير في الفترة اللاحقة على وقوع الكوارث؛

(د) نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالنهج الابتكارية؛

البرنامج الفرعي ٦ - توفير السكن للجميع

(أ) الأهداف

٢٢-٤٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٦/١٦٣ و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠ وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/٩ و ١٢/١٤ و ١٣/٩ و ١٤/١ و ١٤/١٣ و ١٤/٢٠.

٢٢-٤٧ ويمثل الإسكان قطاعا أساسيا في الاقتصاد وبالتالي يجب ادارته على نحو يستجيب لحجم المشاكل التي تواجه هذا القطاع وبما يصل بمساهمته في تحقيق الغايات الأعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الى أقصى حد. والمشكلة العالمية النطاق المتمثلة في توفير السكن الملائم، وبصفة خاصة بالنظر الى ظروف الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، هي مشكلة تتحدى قدرة معظم الحكومات على معالجتها بالوسائل التقليدية. وجهود الحكومات لازمة، بالشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، لدعم توفير الإسكان المقبول بتكاليف معقولة، سعيا لتحقيق الهدف الهام المتمثل في توفير المأوى الملائم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وسبب عدم ملاءمة الظروف السكنية، لاسيما ازاء احتياجات

الفئات المنخفضة الدخل في البلدان النامية، هو القدرة المحدودة للبرامج التقليدية على انتاج وحدات تكون في المتناول على النطاق المطلوب، واستمرار مشكلة تفشي الفقر. وهدف الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ هو تعبئة طائفة واسعة من التدابير دعما لانتاج المساكن استنادا الى مبدأ استراتيجية متيحة للامكانات، ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع البنك الدولي، بمساعدة الحكومات على تطبيق مؤشرات المأوى لتقييم أثر استراتيجيات المأوى الوطنية الجديدة. كذلك، سوف توجه الجهود نحو هذه المسألة في أثناء الأعمال التحضيرية للموئل الثاني كجزء من الهدف الذي توخاه المؤتمر في إطار موضوعه الرئيسي الأول "توفير المأوى الملائم للجميع"، بغية تركيز الاهتمام العالمي على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة وايجابية فورية على نحو ما هو محدد من خلال تطبيق مؤشرات المأوى، للتصدي لهذه المشكلة.

٢٢-٤٨ إن عدم القدرة على استحداث نظم لتمويل الاسكان تلبي احتياجات القطاع كان ولا يزال يشكل عائقا أمام الأداء الفعال لهذا القطاع. ومن بين الاهتمامات الرئيسية تعبئة الحجم اللازم من الموارد ووضع صكوك للرهن العقاري تكون فعالة وصالحة وقادرة على الوصول الى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل بغية زيادة قدرتها على تمويل احتياجاتها السكنية. ويجب تنسيق محاولات تحسين الوصول الى تمويل الإسكان مع تنمية القطاع المالي ككل. وفي حين ان تطوير مؤسسات تمويل الإسكان، والصكوك القانونية وصكوك الإقراض، واجراءات التمويل المدني، واسترداد القروض وكذلك النهج الابتكارية لتعبئة الموارد وتعزيز الترتيبات المؤسسية لزيادة استفادة الفقراء من هذه الخدمات، تشكل جميعا عوامل حاسمة في نجاح نظام تمويل الإسكان، فإن فعاليتها وكفاءتها على المدى الطويل تتوقف الى حد بعيد على الاصلاحات التي تجري على المستوى الوطني في القطاع المالي بما يؤدي الى منافسة سليمة في الأسواق المالية من أجل حشد الموارد، وكفاءة تخصيص الموارد على المستوى الوطني، وترشيد الضرائب والإعانات، والوصول الى أموال الضمان الاجتماعي، ومعدلات الفائدة الحقيقية وما إلى ذلك.

٢٢-٤٩ وفي العديد من البلدان النامية، لا يزال قطاع التشييد، بالرغم من الفرص الأكيدة لانشاء صناعة تشييد محلية تتسم بالكفاءة، يعمل في مواجهة قيود شديدة، إذ يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل انتاج وأدوات تنظيمية وهياكل مؤسسية مستوردة ومكلفة وغير ملائمة في كثير من الأحيان، مما يؤدي الى عدم تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية. وما هو أسوأ من ذلك، أن مساهمات هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني لم تتحقق بالكامل حتى الآن.

٢٢-٥٠ تتمثل أهداف البرنامج الفرعي ٦ فيما يلي:

(أ) تحسين أداء قطاع الإسكان عن طريق ادارة القطاع ككل، وعن طريق، جملة أمور، منها تطبيق مؤشرات المأوى، وتعزيز مساهمة ذلك القطاع في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية على نحو سليم بيئيا؛

(ب) وضع سياسات للإسكان واستراتيجيات متيحة للامكانات وفقا للمبادئ والتوصيات الواردة في الاستراتيجيات العالمية للمأوى حتى سنة ٢٠٠٠، مع التركيز بشكل خاص على تحسين ادارة الموارد الرئيسية وعوامل الانتاج كالتمويل والأرض لكفالة توفير هذه الموارد بصورة ميسورة وكافية واقتصادية مما يساهم في زيادة العرض من المساكن؛

(ج) وضع نظم لإنجاز المساكن تكون قادرة على معالجة مشكلة الاسكان على نحو يتناسب مع المشكلة وبتكاليف تستطيع الأسر المعيشية والمجتمع تحملها بصورة سليمة بيئيا؛

(د) تحسين قدرة صناعة التشييد على تلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية المادية، والمرافق السكنية والمرافق المتصلة بها، وتحسين توافر مواد البناء بأسعار مقبولة؛

(هـ) وضع تدابير التغلب على القيود التي تواجه صناعة التشييد، ولاسيما ضعف الدعم المؤسسي والتشريعي، وعدم كفاية المهارات، والافراط في الاعتماد على عوامل الانتاج والتكنولوجيات المستوردة، وعدم القدرة على حشد موارد محلية من أجل إنشاء قطاع تشييد وطني.

(ب) منهاج عمل الأمانة

٢٢-٥١ سيجري السعي الى تحقيق هذه الأهداف من خلال البحث والتعاون التقني (بما في ذلك تطبيق مؤشرات المأوى)، والتدريب ونشر المعلومات، وسيتم التركيز في ذلك على نقطتين:

(أ) تقييم الخبرات المكتسبة في برامج انشاء المساكن، من خلال تحليل دراسات الحالة، وسيركز التقييم على ايجاد حلول عملية: (أ) على نطاق واسع، و (ب) بأدنى حد من المراقبة الادارية و (ج) بناء على أشكال تعاونية من المشاركة مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي وفيما بينها. وسيولى اهتمام خاص لبحوث انتاج المساكن من جانب أفقر الفئات - ومنها النساء - التي لا يكفي دخلها لايجاد طلب فعال على سوق الإسكان الرسمي. وستشمل عناصر الاستراتيجية استعراض وتقييم نظم انتاج المساكن، من أجل تحديد اجراءات الدعم اللازمة لتعزيز الانتاج. وسيولى أيضا اهتمام لمشكلة انجاز المساكن بتكاليف في المتناول، ولقدرة أسواق الاسكان الرسمية وغير الرسمية، على تلبية احتياجات الفئات المنخفضة الدخل. وفي هذا الصدد، سيكون هنالك تركيز خاص على استخدام الحلول التي تدعم جهود المساعدة الذاتية التي تبذلها المجتمعات واشراك المنظمات غير الحكومية؛

(ب) سيجري الاضطلاع بدراسات عن الدور الذي تؤديه نظم تمويل المأوى في المساهمة في تطوير النظم المالية وفي التغلغل المالي للمجتمعات في البلدان النامية بهدف اعداد مبادئ توجيهية لوضع إطار تنظيمي يستجيب للاحتياجات المالية للفئات المنخفضة الدخل. وسيساعد ذلك على تحديد المشاكل المتصلة بتعبئة الموارد المالية للاستثمار في مجال المستوطنات البشرية وادارة الموارد في القطاع العام.

وقد ظل أثر مؤسسات تمويل المأوى المتخصصة على تيسير وصول الفئات المنخفضة الدخل الى المساكن محدودا جدا في العديد من البلدان التي أنشئت فيها هذه المؤسسات. كذلك، اخفقت المؤسسات المتخصصة في مجال تمويل استثمارات الهياكل الأساسية في تحسين ايصال الخدمات للفقراء. وغالبا ما يكون سبب هذه المشاكل وجود إطار مؤسسي وتنظيمي أنشئ في إطار استراتيجيات انمائية لم تعد صالحة. وسيولى اهتمام خاص لاستهداف المؤسسات المالية القائمة في المجتمعات المحلية لتعزيز الخدمات المالية المحلية والاستفادة من امكانات الادخار لدى الفئات المنخفضة الدخل؛

(ج) واستنادا الى الخبرة المكتسبة حتى الآن ومواصلة للبرامج التي استهلت خلال الخطة المتوسطة الأجل الأخيرة، سيتم توجيه الاهتمام الآن الى نقطتين: '١' جمع البيانات عن المصانع والمعدات والأدوات الملائمة لقطاع التشييد لاتاحة الفرصة للبلدان لتختار على علم المعدات السليمة؛ '٢' النهوض بمستوى الموارد البشرية المحلية وتعزيز المهارات الجديدة في عدة جوانب من إنتاج مواد البناء، وتقنيات تشييد المباني، ودعم قطاع التشييد وإدارته مؤسسيا؛

(د) وضع نهج للنقل الفعال للتكنولوجيا من أجل انتاج مواد البناء المحلية، مع التركيز على '١' تكرير مشاريع البيان العملي الخاصة بنقل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج مواد بناء محلية منتقاة، و '٢' تنفيذ برامج موجهة لتعزيز القدرة التكنولوجية الوطنية على معالجة جوانب رئيسية من الإنتاج المحلي لمواد البناء، و '٣' توسيع شبكات البلدان المتعاونة في مجال مواد وتكنولوجيات البناء المحلية، بحيث يكون هدفها تحقيق المشاركة العالمية بين البلدان النامية، والانتقال من تبادل المعلومات الى التعاون على التنفيذ الفعلي لأنشطة ميدانية محددة.

البرنامج الفرعي ٧ - تعزيز المجتمعات المحلية

(أ) الأهداف

٢٢-٥٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٧/١٨٠ و ٤٧/١٩٠ (الفصول ٣ و ٧ و ٢٤ و ٢٧ من جدول أعمال القرن ٢١)، وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ١٢/١٤ و١٣/١٠ و ١٤/٣ و ١٤/٤ و ١٤/١٧.

٢٢-٥٣ ثمة إدراك متزايد بأن السبيل الى ضمان تحقيق تنمية محلية قائمة على المساواة وفعالة من حيث التكلفة وديمقراطية انما هو إشراك المجتمعات المحلية، رجالا ونساء، على جميع صعد تخطيط وتنفيذ وصيانة المستوطنات الحضرية والريفية. وقد برهنت التجربة على أن الجهود الهادفة الى تحسين حالة الفقراء في هذا السياق تتاح لها فرصة أفضل للنجاح إذا ما كانت موجهة على مستوى المجتمع المحلي أو الحي. ويمكن لأشكال التدخل البناءة التي يتوقع أن يكون لها أثر مستدام على تحسين الظروف السيئة، أن تتم على أفضل نحو من خلال مفهوم متكامل للتنمية المحلية الريفية والحضرية. وهذا يتمثل في تطوير نهج على مستوى المستوطنة (المنطقة) بدلا من نهج القطاع التقليدي. ومن شأن التكامل بين التنمية

العمرانية والاقتصادية والاجتماعية لا أن يكفل النمو الاقتصادي بصورة مستدامة فحسب بل وأن يشجع أيضا تحقيق تنمية متوازنة اجتماعيا. وهذه الجهود تتطلب شراكات فعالة بين الحكومة (على المستوى المركزي أو المحلي) والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية على نحو ما هو مبين في الاستراتيجية العالمية للمأوى، وهي الأداة الرئيسية للربط بين البيئة المعيشية وتحسين المستوطنات وتخفيف حدة الفقر. ويقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ برنامج للتنمية المجتمعية في عدد من البلدان يركز على بناء القدرة المحلية على تحسين الأوضاع المعيشية السيئة.

٢٢-٥٤ وعليه، فالسبيل العام الى تشجيع التنمية المحلية القائمة على المشاركة هو: (أ) تمكين المجتمعات المحلية، (ب) وصياغة أدوار الشركاء وتحقيق التكامل بينها، و (ج) وضع إطار تمكيني للسياسات والاستراتيجيات يمكن أن يسهل عمليات التنمية المحلية المتكاملة التي يمكن أن تساهم في تحسين الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمستوطنات فقراء الحضر والريف. وتتسم هذه المبادئ الأساسية لبناء المجتمعات المحلية بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للموئل الثاني.

٢٢-٥٥ والى جانب تحسين حالة المجتمعات المحلية، ولا سيما تمكين المرأة من المشاركة بنشاط في التنمية المحلية، سيركز البرنامج الفرعي على ضرورة إيجاد وعي بالفروق بين الجنسين لدى الرجال والنساء في المجتمعات المحلية وكذلك في القطاع العام وضمان الوعي بالفروق بين الجنسين في عملية تحسين الظروف المعيشية وظروف العمل للسكان منخفضي الدخل.

٢٢-٥٦ وتتمثل أهداف البرنامج الفرعي على نحو أكثر تحديدا، فيما يلي:

(أ) تمكين المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل من تحسين ظروف معيشتها وعملها؛

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على كفالة تنمية محلية متكاملة من خلال شراكات عملية بين كافة مستويات الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

(ب) منهاج عمل الأمانة

٢٢-٥٧ سيسعى الى تحقيق هذه الأهداف من خلال الاجراءات التالية:

(أ) توفير المساعدة العملية للحكومات والبلديات والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية من خلال تنفيذ مشاريع تشغيلية تقوم على التكامل بين العناصر العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في النهج المتعددة القطاعات بالإضافة الى أنشطة البحث والمعلومات؛

(ب) دعم عملية التنمية المتكاملة المحلية في المناطق الحضرية والريفية من خلال التدريب الأساسي على المشاركة المجتمعية، وتوعية الجنسين والتوعية المجتمعية وتعزيز ادراك المجتمع المحلي

وتنظيمه، والتحسينات المجتمعية وتخطيط العمل، والتنمية المجتمعية والأنشطة المدرة للدخل، وإنشاء الجسور التي تربط تلك المجتمعات بالمجتمعات الخارجية؛

(ج) مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية في العمل، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، على وضع وتعزيز سياسات تمكينية شاملة توفر الإطار اللازم لبرامج قائمة على المشاركة للتنمية المحلية وتخفيف الفقر. وسيتم التركيز أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه السياسات موضع التطبيق العملي.

البرنامج الفرعي ٨ - تخفيف الفقر وتعزيز المساواة

(أ) الأهداف

٢٢-٥٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قراري الجمعية العامة ٤٣/١٨١ و ٤٧/١٩٠ (جدول أعمال القرن ٢١، الفصلين ٣ و ٧)، وقراري لجنة المستوطنات البشرية ١٣/١٠ و ١٤/٣.

٢٢-٥٩ وما برح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ينفذ العنصر المتعلق بتخفيف الفقر في برنامج الادارة الحضرية المتعدد الوكالات، وبالاضافة الى هذا، أنشئ برنامج مشاركة الفقر الحضري بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمانحين الثنائيين لمعالجة مسألة تخفيف الفقر. وعلاوة على ذلك، يجري العمل الآن في برنامج أبحاث الفقر الحضري بالتعاون مع مؤسسة خاصة كبرى. كما يعالج برنامج تطوير المجتمعات المحلية التابع للمركز عدة جوانب من عملية تخفيف الفقر. وما برح ازدياد الفقر المطرد في معظم البلدان النامية يشكل قلقا وتحديا كبيرين يتعين على التنمية ذات الاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة معالجتهما في السنوات القادمة. وقد أبدت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كلتاهما في بلدان المرتبة السفلى اتجاهات سلبية، إذ أنه من الواضح أن النمو الاقتصادي المستديم هو شرط أساسي مسبق لتخفيف الفقر، بيد أن نمط النمو هو عامل هام في تقرير مدى نمو الدخل وتحسن أحوال المعيشة لدى الفقراء. فتخفيف الفقر يعني إيجاد بيئة مناسبة لتنمية انتاجية القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة التي تشكل سوق العمالة الرئيسية بالنسبة للفقراء. ولتخفيف الفقر وتحسين الاندماج الاجتماعي هما الاستراتيجيتان الرئيسيتان في برنامج العمل المتوقع صدوره عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ كما إنهما مسألتان رئيسيتان في التحضير من أجل مؤتمر الموئل الثاني.

٢٢-٦٠ وتخفيف الفقر يعني أن تصبح الخدمات الأساسية ميسورة للفقراء وأن تتحسن نوعيتها؛ كما يتطلب تنفيذ السياسات التي تعالج الدمج الاجتماعي للفئات الضعيفة التي تحتاج الى دعم محدد كي تبقى على قيد الحياة وتصبح عوامل مطردة الديناميكية في التنمية البشرية. ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ نهجا داعما لضمان المعيشة للفقراء بشكل مستمر. والاستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الفقر والتنمية والبيئة في آن معا ينبغي أن تبدأ بالتركيز على الموارد والانتاج والناس، كما يجب أن تشمل المسائل الديموغرافية، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وحقوق المرأة، ودور الشباب، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وعملية مشاركة ديمقراطية يرافقها تحسين الحكم.

٢٢-٦١ ومن الأمور الحيوية استعراض كلا الاطارين القانوني والتنظيمي على الصعيدين الوطني والمحلي، وتنفيذ برامج تخفيف الفقر على نحو متعدد القطاعات بما يعزز الشراكة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة الى المجتمعات المحلية.

٢٢-٦٢ وفيما يلي أهداف البرنامج الفرعي ٨:

(أ) تعزيز استراتيجيات المشاركة، على مستوى الوطن والمدينة والحي، الرامية الى تحسين الانتاجية والعمالة والدخل لفقراء الحضر؛

(ب) تحسين قدرة الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة الى المجتمعات المحلية بغية تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛

(ج) تعزيز سياسات محددة على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والحضرية والريفية تستهدف الفئات الضعيفة، وتسهيل إعادة دمجها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

(ب) <u>إجراءات الأمانة</u>

٢٢-٦٣ ستسعى الأمانة الى بلوغ هذه الأهداف من خلال الاجراءات التالية:

(أ) تقديم الدعم على الصعيدين الوطني والمحلي لتنفيذ السياسات التي تعالج حصول الفقراء على الخدمات الأساسية. وسيوجه الدعم، مع إشارة محددة الى الفقر في المستوطنات البشرية، الى معالجة العمالة والسكن والهياكل الأساسية الحضرية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة. وتشمل بعض جوانب السياسات المحددة: '١' إطار تقوية ودعم قانوني وتنظيمي؛ '٢' وتحسين الحصول على مجموعة من الخدمات البلدية والمحلية - مثل مياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية، والتعليم الأولي، والرعاية الصحية، والعدالة؛ '٣' والحماية من الجرائم والمضايقات والمخاطر البيئية.

(ب) دعم الحكومات المركزية والمحلية في ترويج ونشر وتنفيذ السياسات التي تعزز العمالة والوصول الى أسواق معينة وتحسين انتاجية القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة. وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، ستتصل هذه الأنشطة الاقتصادية بالسكن وبناء الهياكل الأساسية، وبتقديم الخدمات الحضرية. ويمكن توفير الخدمات وتقديمها عن طريق التعاقد من الباطن بقصد تعزيز المشاريع الصغيرة النطاق والقطاع غير الرسمي. وهذا ينطوي على أثر هام بالنسبة لتزويد المجتمعات المحلية بالسلطة وضمان توليدها العمالة المأجورة وفرص الانتاج المهني التي تلائم ما يتمتع به بلد معين من عوامل وما لدية من نظم تكنولوجية مناسبة.

(ج) مساعدة الجهود الحكومية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج على مستوى المدينة والمستوى المحلي، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة الى المجتمعات المحلية، الأخرى، وذلك بقصد تحسين حال إعادة دمج الفئات الضعيفة، مثل أطفال الشوارع ورواد القمامة والمسنين والعاجزين واللاجئين وضحايا الجرائم والمخدرات.

- - - - -